



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المجلس الشعبي الوطني

الجريدة الرسمية للمداولات

الإدارة والتحرير: المجلس الشعبي الوطني 18 ، شارع يوسف زيفود - الجزائر الهاتف : 73. 86.00 الفاكس : 74.03.89 ح - ب ج : عون محاسب 74 - 8123 مفتاح 63	الاشتراك السنوي	
	خارج الوطن 1.000 د. ج.	داخل الوطن 600 د. ج.
المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.		ثمن النسخة الواحدة 15 د. ج.

الفترة التشريعية الرابعة

الدورة العادية السابعة

الجلسة العلنية المنعقدة

يوم الأربعاء 27 سبتمبر 2000

فهرس

* رد السيد رئيس الحكومة على تدخلات السيدات والسادة النواب خلال مناقشة مشروع برنامج الحكومة.

* المصادقة على مشروع برنامج الحكومة.

* ملحق: أسئلة كتابية وأجوبة.

محضر الجلسة العلنية التاسعة المنعقدة يوم الأربعاء 27 سبتمبر 2000 (مساءً)

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس الشعبي الوطني.

تمثيل الحكومة: السيد علي بن فليس، رئيس الحكومة وأعضاؤها.

افتتحت الجلسة في الساعة الثالثة

والدقيقة العشرين مساءً

الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة، بعد الترحيب بالسيد رئيس الحكومة، وأعضاء طاقمه والضيوف الأفاضل، الاستماع إلى رد السيد رئيس الحكومة...

إذن أقول إن هذه الجلسة مخصصة لسماع رد السيد رئيس الحكومة. فبعد النقاش الهام والطويل الذي عرفته هذه القاعة نستمع اليوم إلى السيد رئيس الحكومة في رده على الأسئلة والاستفسارات التي طرحت في هذه القاعة. فأحيل إليه الكلمة وليتفضل مشكوراً.

السيد رئيس الحكومة: شكراً.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيادة الرئيس،

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

لكم حاولت وبذلت الجهد لأتغلب وأسيطر على مشاعر الصداقة والاحترام التي تربطني بالكثير من أعضاء جمعكم الموقر ولكن من دون جدوى، ذلك أن الكثير منكم لم يتركوا لي أدنى إمكانية لذلك. وهل كنت أقدر وأبقى غير مبال بالعلامات والكلمات الرقيقة التي ما فنئتم وأنتم كثيرون تعبرون من خلالها عن مدى تقديركم لشخصي المتواضع.

وهل عساني أجد بدوري الكلمات المناسبة الكافية والوافية لأعرب لكم، على قدر المقام، عن كامل التقدير الذي أقاسم إياه كل أولئك الذين عرفوا كيف يتجاوزون برودة العلاقات المؤسسية من أجل تغليب حرارة العلاقات الإنسانية وحفاوتها.

فأرجو أيها الأصدقاء الأعزاء والإخوة والأخوات الأفاضل أن تقبلوا بأن أكتفي بشكركم على ذلك، ولتتأكدوا أن هذا الأمر بقدر ما يريح جوانحي فإنه يشغل كاهلي بعبء مسؤولية هي أكبر.

ومساندتهم لإطار الحوار الذي تنوي الحكومة إدراج عملها ضمنه. وردا على ذلك، فإن الحكومة تود اليوم إعطاء ضمان لإرادتها في التحاور وهي الإرادة التي كانت قد أعربت عنها وتجدها اليوم، وذلك بعزمها على تكييف البرنامج بما يؤمن التكفل بالانشغالات التي طرحها أغلبية المتدخلين، ولكن كذلك مع تقديم بعض التوضيحات الضرورية لرفع اللبس وإزالة الغموض اللذين لم يخل منهما النقاش في بعض أحيانه.

سيادة الرئيس،

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

إن الحكومة التي أتشرف بقيادتها تنوي تكريس إرادتها، بعزم وتحت سلطة السيد رئيس الجمهورية، لتعزيز الحريات الفردية والحقوق الأساسية للمواطنين وترقيتها في إطار المبادئ الديمقراطية التي اعتمدها الشعب الجزائري لنفسه بلا رجعة.

وهذه المبادئ الديمقراطية، كرسها الشعب من خلال تزكيته بالأغلبية الواسعة لمسعى الوثام المدني الذي أعرب من خلاله عن اختياره من أجل جزائر سلم واستقرار وسلطان القانون.

وإرادة الشعب هذه تبنتها الحكومة بإدراج عملها مباشرة في اتجاه تعزيز الوثام المدني الذي لا يمكن بدونه القيام بأي عمل أو اتخاذ أي إجراء يؤتي أكله ويكون مفيدا للبلاد.

سيادة الرئيس،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

إن الأمر يتعلق بالنسبة إلينا بتأسيس إطار للتشاور والتفاهم والثقة المتبادلة، وذلك على جميع المستويات لإحداث ذلك التآزر الكفيل بتجسيد إرادتنا المشتركة على أرض الميدان من أجل العمل على تشييد جزائر قوية، كريمة وفخورة. جزائر تقدم ومحبة حيث لا يمكن القوي فيها أن يكون قويا إلا بفضل القانون. جزائر يسودها سلطان القانون لا غير.

سيادة الرئيس،

السيدات والسادة النواب،

كنت أعربت لكم عند تقديم البرنامج عن كامل الثقة التي تحذو الحكومة بشأن روح المسؤولية العالية التي يتحلى بها أعضاء هذا المجلس الموقر المحترمون، كما كنت قد أكدت يومذاك ضرورة الحوار المثمر باعتباره إحدى أنجع الوسائل من أجل الوصول إلى تناسق قوي بين القدرات والإرادات الحسنة المستعدة داخل المجلس الشعبي الوطني والحكومة لخدمة مصالح البلاد، والبلاد وحدها لا غير.

وإنني اليوم لسعيد بأن ألاحظ أن هذه الثقة التي أبدتها الحكومة لم تذهب هباء منثورا، ذلك أن التوجه العام الذي ميّز النقاش الصريح رغم قساوته أحيانا والصادق طيلة الأيام الثلاثة المخصصة لمناقشة مشروع البرنامج، كان توجهها ينم عن روح مسؤولية عالية واستعداد كبير يبشران بوجود تعاون مثمر بين الهيئة التنفيذية والمجلس الشعبي الوطني.

ولا يسعني بداية إلا أن أشكركم على ذلك وأهنئ جميع المتدخلين على وجاهة ملا حظاتهم وصدق مواقفهم وصراحتها بما فيها تلك التي لا تدعم الحكومة.

نعم، أقولها لكم بنفس الصدق والصراحة اللذين أعربتم بهما عن أفكاركم.

سواء تلك التي نشاطركم فيها الرأي و تتعهد الحكومة بإدراجها ضمن خطة عملها أو تلك التي لا نشاطركم إياها ولكننا نحترمها، ذلك أن الديمقراطية ودولة الحق والقانون لا يمكن تصورها في ظل الرفض والازدراء بكل ما هو مغاير أو مخالف، بل ولكن في إطار التضارب الموضوعي والنزيه للأفكار.

سيادة الرئيس،

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

لقد أبدى الكثير من النواب المحترمين تأييدهم

العام على المستويين الكمي والنوعي.

إن الحكومة واعية هذه الوضعية وإن انشغالها الأساسي يتجلى بقوة في مشروع برنامجها، وذلك بالنظر إلى أن قرابة نصف محتواه يعنى مباشرة بالجوانب ذات الصلة بالتنسيق وتنمية المرفق العام.

السيد الرئيس،

السيدات، والسادة النواب الأفاضل،

وإن عوامل عديدة هي مصدر تدهور المرفق وتراجع.

1- لقد اضطرت الدولة إلى تقليص محسوس في توزيع موارد الميزانية، بفعل الاختلالات الكبيرة في الميزانية وتنفيذ برنامج التصحيح الهيكلي الذي تبعها.

وعليه، ففي منتهى الثمانينات كانت نفقات تجهيز الدولة تمثل معدل 30٪ من مجمل نفقات الميزانية و11٪ من الناتج الداخلي الخام .

وفي منتصف التسعينات، لم تكن مصاريف التجهيز تمثل إلا 20٪ من ميزانية الدولة، و07 إلى 08٪ من الناتج الداخلي الخام :

2- ففي سياق نفقات التجهيز، عرفت تلك المتعلقة بالصيانة كذلك انخفاضا كبيرا، بل ونموا سلبيا، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار التضخم الذي أدى إلى تعجيل تدهور المنشآت القاعدية.

3- إن القدرة المالية للجماعات المحلية، لا سيما تلك التي تخضع للموارد التي تمنحها الدولة، قد تقلصت، وأصبحت بالتالي عاجزة عن التكفل بالانشطات التي تؤول إليها.

إن هذه الآثار السلبية المترتبة على تقليص في الميزانية، قد ازدادت خطورة بفعل عمليات التحطيم، والتخريب، وسياسة الأرض المحروقة المتبعة من قبل الإرهاب ضد

وفي إطار هذا الهدف الرامي إلى وضع القانون فوق الجميع، ستعمل الحكومة على أن ترسخ ميدانيا مبادئ مساواة جميع المواطنين أمام العدالة. وتعزيز دولة الحق والقانون لا يمكن تصورها من دون عدالة قوية وبعيدة عن كل الشبهات. عدالة قادرة على أن تضرب، بكل ما يخوله إياها القانون من قوة وصرامة، جميع أولئك الذين يحدون عن طريق الصّواب وقواعد السير التي رسمتها لهم.

وفي هذا المنظور فإن احترام حرمة المواطن وكرامته ليفرض علينا كذلك العمل في اتجاه تأمين شروط الحياة الكريمة له.

إن قوة الدولة وتطورها يقاسان ميدانيا بمدى مستوى معيشة مواطنيها.

وعليه، فإن الحكومة تعتزم القيام بعملها في إطار الهدف الرامي إلى تحسين ظروف معيشة السكان.

وفي هذا المنظور، يمثل الإنعاش الاقتصادي الإطار الوحيد الكفيل بالحفاظ على قدرة المواطنين الشرائية وكذا تحسين ظروف معيشة أوسع فئات المجتمع لا سيما منها تلك الأقل حظا.

وبعبارة ملموسة، اسمحوا لي أن أعرض لكم ما تنوي الحكومة تقديمه من توضيحات مفيدة وتعديلات ضرورية على برنامجها.

السيد الرئيس،

السيدات، والسادة النواب المحترمين،

ارتكزت تدخلات السيدات والسادة النواب على النقائص والحاجات المتعاظمة التي ما فتئت تطبع تسيير المؤسسات العمومية القاعدية.

إن هذه الانشغالات مؤسسة ولا يجوز تجاهلها على الإطلاق. لأن الواقع الميداني يؤكد مدى تراجع المرفق

2/ على مستوى تنمية المنشآت القاعدية :

وبالنظر إلى الظروف التي ذكرتها سالفا، ستعكف الحكومة على تعزيز برنامج التجهيزات العمومية.

ويطرح في هذا الإطار السؤال المتعلق بالموارد الإضافية التي ستخصّصها الدولة لهذه الغاية، في إطار قانون المالية لسنة 2001.

السيد الرئيس،

السيدات، والسادة النواب المحترمين،

إن الإجابة على هذا السؤال تكمن في حقيقة الأمر في الردّ على سؤال طرحه العديد من النواب، هو ذلك المتعلق باستعمال موارد صندوق ضبط الإيرادات.

وتجدر الإشارة، في هذا المقام، إلى التذكير بداية بعدد من العناصر حول الظروف التي تميز التوازنات المالية، الداخلية والخارجية، لبلادنا.

1) يظلّ تطوّر سعر برمبيل البترول في السوق العالمية للمحروقات المحدّد الرئيسي للتوازنات المالية لميزانية الدولة ولميزان المدفوعات.

إن تغييرا بدولار واحد في سعر برمبيل البترول الخام يترجم، في المعدّل السنوي، بربح أو خسارة 600 مليون دولار من موارد ميزان المدفوعات، الشيء الذي ينتج فائضا أو خسارة، في الجباية البترولية، بمبلغ 35 مليار دج.

وهكذا، تتجلى تبعية وضعيتنا المالية بوضوح إلى سعر برمبيل البترول الذي قد يعرف تغييره اهتزازات كبرى، كما كان الشأن خلال السنتين المنصرمتين.

إن نتيجة هذه التبعية تعتبر موطن ضعف، وموطن الضعف هذا يدعونا إلى الحذر في إدارة التزاماتنا المالية في المستقبل.

المنشآت الاجتماعية التربوية، الأمر الذي زاد في الضغط على المنشآت المتوفرة.

كما يجب علينا ألا نتجاهل سيداتي سادتي النواب، عاملا آخر لا يفتأ يمارس ضغطا إضافيا على عرض الخدمات العمومية، وهو مشكل النمو الديمغرافي.

السيد الرئيس،

السيدات، والسادة النواب الأفاضل،

وفي مواجهة هذه الوضعية، ترى ما هي الإجراءات التي يجب على الحكومة اتخاذها ؟

1- على المستوى التنظيمي : يجب علينا أن نهتم بظروف استعمال منشآتنا القاعدية وبمردودية النشاطات التي تسمح بها.

وسوف تحمّل القطاعات المعنية مسؤولية أكبر لبلوغ النتائج المرجوة في هذا المجال بالفعل. إن تحسين مردودية المرافق العمومية يسمح بتقليص الحاجة إلى استثمارات جديدة.

1-1- سوف تعزّز الحكومة تخصيص الموارد في اتجاه صيانة المنشآت القاعدية وإعادة تأهيلها.

1-2- كما أنها ستعمل على تقليص الفوارق التي ظهرت خلال السنوات الأخيرة في مستويات التجهيز العمومي بين الولايات وستمنح الأولوية الولايات التي تعرف عجزا في التجهيز مقارنة بالمعدل الوطني.

1-3- نظرا إلى نقص الموارد ومقارنة بالحاجات الإجمالية لإنجاز المنشآت القاعدية، سوف تحدد الحكومة جدولا لعمليات التجهيز العمومي التي ستبقى تموّل كليا من ميزانية الدولة، على أن تنجز العمليات المتبقاة من تمويلات مختلطة، عمومية وخاصة، ولا سيما في إطار الامتياز.

2- هنالك ضغط آخر ما فتئ يثقل التوازنات المالية.

إن المديونية العمومية قد بلغت بتاريخ 30-06-2000 مبلغ 2650 مليار دينار جزائري، أي بمعدل 77٪ من الناتج الداخلي الخام .

وإن ميزانية الدولة مدعوة إلى تحمل المبلغ لخدمة المديونية في السنوات القادمة :

- 330 مليار دينار لسنة 2000
- 260 مليار دينار لسنة 2001
- 240 مليار دينار لسنة 2002.

السيد الرئيس،

السيدات، والسادة النواب الأفاضل ،

وإذا كانت الخزينة قد تمكنت من تغطية جزء كبير من عجزها إلى غاية سنة 1999 باللجوء إلى الاستعمال النقدي لمداخيل إعادة الجدولة، فإن هذه الإمكانيات لم تعد متاحة حالياً بفعل استهلاكها كلية.

وكان من المحتمل أن تكون سنة 2000 صعبة جداً للخزينة العمومية لوبيقوت مداخيل الجباية البترولية بنفس المستوى المحصل عليه سنة 1999.

وبفعل ضعف الادخار الداخلي كان من المحتمل على بنك الجزائر أن يغطي احتياجات الخزينة باللجوء إلى الإنشاء النقدي.

3- فإذا أخذنا بعين الاعتبار هذين المقياسين لتوازناتنا المالية بإمكاننا تحديد التحكيم على الموارد المخصصة لعمليات التجهيز العمومي لسنة 2001.

ويكون نفس الشيء عندما يتعلق الأمر بعمليات كبرى يستدعي إنجازها عدة سنوات.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب الأفاضل ،

4- إن الحكومة واعية أن في الوضعية الحالية للاقتصاد الوطني تبقى ميزانية التجهيز للدولة وحدها القادرة على دفع نشاطات كفيلة بإنشاء مناصب شغل، ومداخيل، بما يضمن التكفل بالاحتياجات الأساسية للسكان، وكذلك ضمن هذه الإشكالية فإن الجانب الاجتماعي يكون محل معالجة في إطار حوار صريح وصادق مع الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين، حيث يتم تحكيم تخصيص الموارد بين الاستثمار والمداخيل والتضامن.

- على هذا الأساس، يمكن تقديم الأجوبة الآتية عن مختلف التساؤلات التي طرحت.

وفي البداية ما تعلق بقطاع الجماعات المحلية.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب الأفاضل ،

فيما يخص المسألة المتعلقة بمراجعة التقسيم الإقليمي، فإن بلادنا تمتلك إدارة إقليمية تشكلت شيئاً فشيئاً منذ استعادة الاستقلال.

وبالرغم من القيام بمختلف عمليات إعادة التهيئة بقي السؤال دائماً مطروحاً: كيف يمكن أن نجعل الإدارة الإقليمية للدولة أكثر فعالية؟

ويجب أن يتم التطرق إلى هذه المسألة دون تسرع وفي إطار تفكير شامل يراعي كل المقاييس والمعايير التي تؤسس لظروف ضرورية لترقية اللامركزية بجميع أبعادها.

وبخصوص مشروع مراجعة القانونين المتعلقين بالبلدية والولاية، فإن هدفنا من وراء ذلك يرمي إلى تكييف الإدارة المحلية مع مستجدات واقع التعددية السياسية وتوضيح حدود ميادين تدخل الدولة وميادين تدخل الجماعات المحلية.

على الموظفين والأعوان العموميين، وكذا على عمال المؤسسات العمومية.

لقد كانت أهداف هذا النص واضحة ترمي إلى ضمان عدم تحيز الأعوان العموميين. وقد يكون تطبيقه قد شابته بعض السلبيات. وعليه ستعكف الحكومة على تصحيح ذلك. ولا تستبعد إمكانية مراجعة هذا النص في إطار إصلاح الترتيب العام المتعلق بتأطير علاقات العمل وتنظيمها.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب الأفاضل،
إن مسألة العقار الحضري ستكون موضوع معالجة ومتابعة مستمرتين من الحكومة. ويتعلق الأمر باتخاذ التدابير الملائمة لوضع حدّ لسلوكات المضاربة في الأراضي الموجودة بالوسط الحضري.

وسترفق هذه التدابير بوضع ترتيب للمراقبة ينصب على جميع المستويات، بما فيها الولاية.

وهكذا، وزيادة على الدور الذي ينبغي أن تقوم به شرطة العمران، فإن السلطات المحلية سوف تلقى على عاتقها مسؤولية أكبر بخصوص هذه المسألة الهامة التي يوليها السيد رئيس الجمهورية العناية الفائقة.

وفي هذا الإطار، أعلن أنه لن يُسمح بأي خرق للتنظيم، وسوف تتخذ عقوبات صارمة ضد المخالفين لذلك.

وفيما يخص تحسين نوعية المرفق العام واستقبال المواطنين، فإن الحكومة ستبادر بجملة من الأعمال الرامية إلى التخفيف من عبء الإجراءات الإدارية، وضمان الإسراع في معالجة العرائض التي يقدمها المواطنون مع تحسين نوعية الخدمات عن طريق حسن استقبال المواطنين المتعاملين مع الإدارة العمومية على الخصوص.

وزيادة على ذلك، فإن العمل الذي ستقوم به الحكومة نابع من ردّ الاعتبار إلى الجماعات المحلية من خلال لامركزية تندرج ضمن مسعانا الديمقراطي وضمن اقتصاد السوق لكي تتفتح الجماعات المحلية على التنافسية والفعالية.

كما تعتزم الحكومة، من خلال هذه المراجعة، تكييف الإدارة المحلية مع متطلبات عدم التحيز والشفافية وديمومة الخدمة العمومية.

ويجب أن يصحب هذه المراجعة إصلاح للمنظومة المالية المحلية بهدف تزويد السلطات المحلية بوسائل عملها، على الخصوص.

وفي هذا الصدد، فإن الحكومة تعتزم توضيح المسؤوليات المالية للبلديات والمسؤوليات المنوطة بالقطاعات الأخرى في الدولة، من أجل وضع حدّ للاختلالات التي أدت إلى لجوء البلديات إلى الاستدانة.

واقترنا بأن التنمية المحلية تتوقف عليها التنمية الوطنية، فإن الحكومة قررت لسنة 2001 بذل جهد خاص لحشد الموارد المالية الكفيلة بتطهير ديون البلديات.

غير أنني أعلن أنه، فيما يخص هذا التطهير، ستكون ديون البلديات موضوع دراسة دقيقة من قبل لجان متخصصة قائمة وتكون الدراسة وفق إجراءات وآليات تطبعها الصرامة الكاملة التي يقتضيها تسيير المالية العمومية.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

لقد تم التعبير عن بعض الانشغالات بخصوص المرسوم التنفيذي رقم 93-54 المؤرخ في 16 فبراير سنة 1993.

إنّ هذا المرسوم يحدّد بعض الالتزامات الخاصة المطبقة

الجبائي، كالأستيراد، والتوزيع بالجملة، والقطاعات الاحتكارية الأخرى،
 - تحسين العلاقات مع المؤسسات والهيئات التي تحوز المعلومات الجبائية، ولاسيما منها إدارة الجمارك ... ،
 - التحكم في الإعلام الجمركي، وخصوصاً من خلال استعمال الأداة المعلوماتية وتأسيس مؤشر إحصائي وطني،
 - تحسين الأهداف النوعية في مجال التدقيق في المحاسبات، والوضعية الجبائية للمكلفين بالضريبة، ورقابة التقييمات المتصلة بالصفقات العقارية.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب المحترمين ،
 وبخصوص صندوق تنمية مناطق الجنوب، أصدرت الحكومة المرسوم التنفيذي المؤرخ في 20 أوت 2000 الذي يحدد الإطار المرجعي، إلى جانب الإجراءات المطبقة على برامج ومشاريع التنمية المتكاملة المرشحة للاستفادة من تمويل صندوق تنمية مناطق الجنوب.

وفي هذا الإطار، فإن الحكومة ستتخذ جميع التدابير الملائمة للسماح بالانطلاق مباشرة في تنفيذ العمليات في الميدان، وذلك من خلال التنصيب الفعلي لمختلف اللجان المركزية والمحلية المكلفة بتقييم وإعداد ومتابعة تنفيذ برامج التنمية الواجب تمويلها من صندوق تنمية مناطق الجنوب.

وبهذا الصدد، أعلمكم أنه تقرر تعديل المرسوم الذي سبق ذكره بهدف إدراج ثلاث ولايات، وهي الجلفة والنعام والبيض، ضمن الجماعات الإقليمية المستفيدة تمويل هذا الصندوق.

وسوف تبلغ التعليمات إلى الوزير الأمر بصرف هذا الحساب وإلى كل سلطة من السلطات المحلية المعنية قصد السهر على حسن سير عمل لجان تقييم مدى تقدم المشاريع التي يتولون الإشراف عليها، وعلى متابعة إنجاز المشاريع المسجلة في برنامج التنمية المصادق

وضمن هذا المنظور، ستتحمّل السلطات المحلية مسؤوليتها لتجسيد هذه الأهداف من خلال القيام بعمليات رقابة دورية تنصب على أعمال أعوان مختلف المرافق.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب الأفاضل ،

فيما يخص نقص الوسائل لدى الإدارة الجبائية ومسألة محاربة التهرب الجبائي، فإن الحكومة ستسهر على تطبيق برنامج واسع للعصرنة يتمحور على الخصوص حول ما يأتي :

- تحسين شروط إقامة المصالح الجبائية. ويتعلق الأمر في هذا المجال بتجسيد البرنامج الذي تم الشروع فيه في أقرب الآجال، والمتمثل في إنجاز 45 داراً للمالية و35 مركزاً مالياً، ولقد تم استلام 32 داراً للمالية و8 مراكز مالية.

- إدخال الأداة المعلوماتية للسماح بإعداد بطاقيّة وطنية للمكلفين بالضريبة، وإقامة بنك للمعطيات الوطنية عن المكلفين بدفع الضريبة، وتزويد الهياكل المركزية والمحلية بأداة عصرية لتسيير الضريبة والرقابة الداخلية للتسيير.

- تسيير الموارد البشرية، فزيادة على الجهود التي تبذل في مجال ضبط المقاييس المتصلة بعدد المستخدمين، ستنظم دورات التكوين وتحسين المستوى، دورياً، لصالح مستخدمي الإدارة الجبائية، وذلك لتلبية الحاجات المتزايدة في هذا الميدان.

وفيما يخص محاربة الغش الجبائي، فإن الإدارة الجبائية ستقوم بجملة من الأعمال للقضاء على هذه الظاهرة، أو على الأقل، للتخفيف بشكل محسوس من آثارها. وستنصب هذه الأعمال خصوصاً على ما يأتي :

- تكثيف عملية رقابة الأنشطة المستهدفة أساساً بالغش

عليه في المجلس الوزاري المشترك.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

يهدف برنامج الحكومة إلى القيام بإصلاحات هامة في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية. إن إرادة الإصلاح التي تحدونا ستتجسد بادئ ذي بدء في تكييف الإطار التشريعي والمؤسسي الحالي مع اقتصاد السوق العصري، كما تتجسد في ضمان تبوء المكانة والدور الفاعلين في إطار الاستراتيجيات المرسومة في سياق عولمة الاقتصاديات وشموليتها.

كما أن انفتاح اقتصادنا ومرونة سيره من شأنهما أن يسمحا بالانتقال إلى التكنولوجيات العالية الأداء، وإلى مناهج التسيير العصرية، وإلى الحفاظ على الشغل وترشيد عملية استغلال القدرات الوطنية. وسوف يتم ذلك، على الخصوص، من خلال فتح رأس المال المؤسسات العمومية، والشراكة، ومساهمة القطاع الخاص الوطني والأجنبي.

وبالتالي، فإن إشكالية الإصلاحات الاقتصادية كلها تبقى مركزة على ديمومة المؤسسة، وتأهيلها من الناحية التكنولوجية، ومساهمتها في إحداث الثروة والتشغيل.

إن مسألة خوصصة المؤسسة العمومية الاقتصادية لا تطرح بمفهوم مدى الملاءمة، بما أن ذلك منبثق من برنامج السيد رئيس الجمهورية الذي زكاه الشعب، بل بمفهوم المناهج توخيا لشفافية أحسن ومصداقية أكبر. وستطرح الحكومة على المؤسسة البرلمانية، لاحقا، موضوع الفصل في إقامة الإطار التشريعي من أجل التكفل بالكيفية المثلى بهذا العمل المعترف من أعمال سياستنا الاقتصادية من خلال تبسيط الإجراءات وإحداث وكالة وطنية للخصوصية، تحديداً.

إن الأمر لا يتعلق بالنسبة إلينا في هدر الممتلكات العمومية ويبيعها بثمن بخس، بل كل مانسعى إليه هو

البحث عن أنجع السبل لتحسين فعالية أداة الإنتاج الوطني، وفتح آفاق تنمية وطنية حقيقية ومستدامة.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

إنّ الاتفاقات المتوقعة إبرامها مع المنظمة العالمية للتجارة ستسمح بتحرير أوسع لتجارتنا الخارجية في منظور تنمية اقتصادية مطابقة لمسار العولمة واللجوء إلى الاستثمار الخاص.

وعلى صعيد الواقع الملموس، يجب أن نستمر في المفاوضات المتعددة الأطراف، وفي تحضير الملفات الحساسة كالتجارة في المواد الطاقوية، والتعاون الجهوي، والإعانات الممنوحة للإنتاج المحلي، وحماية الملكية الصناعية وغيرها...

وتجري محادثات من أجل إبرام اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي لدخول بلادنا في منطقة التبادل الحر، ينص على الخصوص، على رفع القيود تدريجيا، ويمتد على مرحلة اثنتي عشرة (12) سنة بالنسبة إلى المنتوجات الصناعية وتحرير تدريجي للمبادلات فيما يخص المنتوجات الزراعية.

وستعكف الحكومة على إعداد سلسلة من النصوص قصد تكييف تشريعنا بواسطة تهيئته لمواكبة السياق الجديد وكذا قصد تزويد بلادنا بالأدوات الأنجع للدفاع عن أنفسنا في المجال التجاري ومحاربة النشاطات التجارية غير المطابقة للقانون (الإغراق، والإعانات المشبوهة، والتزوير... إلخ).

إن المفاوضات في اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وانضمام بلادنا إلى المنظمة العالمية للتجارة سيتم القيام بها مع الحرص على العمل، تدريجيا، على إبراز المزايا المقارنة للاقتصاد الوطني.

إنّ التبعية الشديدة للسوق الدولية للمحروقات دون

التدابير التي تعتزم الحكومة القيام بها لتفعيل عملية تنفيذ القروض المصغرة التي طالما انتظرها الأشخاص الذين لا يعملون والراغبون في إنشاء النشاط الخاص بهم.

صحيح أن هذا الترتيب واجه مشاكل عند تطبيقه بسبب ضعف مشاركة البنوك على الخصوص.

إن الحكومة ستعمل على تقريب وتجنيد جميع الأطراف المعنية كما ستتخذ كل التدابير اللازمة لدفع حركية هذا الترتيب الخاص بإنشاء مناصب الشغل.

3 - كثيرة هي أيضا الانشغالات المعبر عنها حول ضرورة ضبط عملية تحديد الأشخاص المحرومين الذين يحق لهم استفادة مساعدة الدولة عن طريق الإعلان، ولاسيما قوائم المستفيدين.

إن الحكومة تشاطر تماما هذا الانشغال. إذ أن المشكل الحقيقي لا يكمن في مستوى النفقات التي تخصصها الدولة لسياستها الاجتماعية بل يكمن أكثر، إن لم نقل حصرا، في حسن استهداف محرومين أو التعرف عليهم من جهة، وضرورة ضمان تآزر حقيقي بين مختلف الترتيب القائمة من أجل تفاعلي كل تفاوت أو إقصاء اجتماعي من جهة أخرى.

إن تطهير البطاقات الخاصة بمستفيدي الشبكة الاجتماعية عن طريق إعلان قوائم المستفيدين، واهتمام أكبر بالحركة الجموعية ذات الطابع الاجتماعي بشكلان عملية حاسمة يجب متابعتها.

4 - وقد أبدى العديد من المتدخلين انشغالهم بحق إزاء المستوى الذي بلغته البطالة، والتدابير المقررة من الحكومة من أجل التحكم في هذه الظاهرة.

وفي انتظار استئناف الاستثمار المنتج الكفيل وحده بضمان نمو دائم، وإحداث مناصب شغل بالعدد الكافي

غيرها، تشكل خطرا حقيقيا على التحكم في سياستنا التنموية الاقتصادية والاجتماعية، إذ أن تنوع صادراتنا سينظر إليه، من وجهة النظر هذه، كإحدى الأولويات الأساسية في سياستنا الاقتصادية.

وفي هذا الإطار، سيتم وضع ترتيب يشمل جملة من التدابير (ذات الطابع التنظيمي والنظامي والمالي) لإسناد المتعاملين الاقتصاديين من حيث الدعم والحث على التصدير خارج المحروقات.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب المحترمين ،

يجدر التذكير بأن برنامج الحكومة يرمي أساساً، في إطار النشاط الاجتماعي للدولة، إلى تحسين ظروف التكفل بفئات خاصة من السكان، وترقية الإدماج الاجتماعي والمهني للأشخاص المعوقين، وترشيد تسيير ترتيبات الدعم لصالح المواطنين المحرومين.

1 - ففيما يخص سياسة التكفل بالمعوقين، فإنني أود أن أؤكد على أنها تركز أساساً على ثلاثة محاور رئيسية.

- يتعلق أول هذه المحاور بمنح المعوقين الذين ليس لديهم دخل، إعانات اجتماعية مالية، ويتكفل الدولة بالمساهمة تحت عنوان الاشتراك في الضمان الاجتماعي وكذا مجانية النقل البري والنقل بالسكك الحديدية.

- ويتعلق ثاني هذه المحاور بالتكفل بالإقامة في المؤسسات المختصة بالحماية الاجتماعية التي تتولى القيام بالتعليم وإعادة التربية وإعادة التأهيل.

- ويتعلق ثالث هذه المحاور بتطبيق التدابير التحفيزية (لاسيما الجبائية وشبه الجبائية) الرامية إلى تشجيع إدماجهم الاجتماعي المهني.

وفي الأخير، ستؤلي برامج ترقية التشغيل عناية خاصة بهذه الفئة من السكان، ولاسيما فيما يخص الحصول على القروض المصغرة.

2 - كما تم التعبير عن انشغالات مشروعة فيما يخص

الخبراء، وممثلو المؤسسات الوطنية والدولية المعنية بالأمر.

السيد الرئيس،
السيدات والسادة النواب المحترمين،

1- العقار الفلاحي:

بخصوص العقار الفلاحي، أذكر بالقرار الذي أعلنه السيد رئيس الجمهورية أثناء اجتماع الولاية المنعقد يوم 12 ماي 2000، الذي يؤكد ملكية الدولة للأراضي الفلاحية التابعة للأموال الوطنية.

وستستغل هذه الأراضي وفق نمط الامتياز الذي يكفل،
بفضل تبسيط الإجراءات، بوجه خاص :

- ترقية الاستثمار الفلاحي، بواسطة الشراكة الوطنية والأجنبية، - زيادة المساحات بشمال البلاد وجنوبها،
- طمأنة المستثمرين الفلاحيين،
- استقرار صغار الفلاحين.

وسيكون هذا النمط الجديد من استغلال بواسطة منح الامتياز، موضوع نص تشريعي سيعرض على مجلسكم الموقر.

2 - إجراءات الدعم، التي حددتها الدولة لفائدة مربّي المواشي المتضررين من الجفاف:

لقد كان للجفاف الذي ساد في السنتين الأخيرتين، والذي انجر عنه هلاك نسبة مرتفعة جدا من الماشية، انعكاسات وخيمة على ظروف معيشة مربّي المواشي خصوصا في المناطق السهبية.

إن الدولة، إذ تعتبر تربية المواشي نشاطاً استراتيجياً (إنتاج الحليب واللحوم) وذا أولوية، تتعهد بالمشاركة في التكفل بآثار هذه الكارثة الطبيعية، ويتم ذلك بوجه خاص، بتقديم الدعم لشراء أغذية الأنعام لفائدة مربّي

لمواجهة الطلب على التشغيل، فإن الحكومة ستعكف أساسا على ما يأتي :

- إنشاء منظومة إعلامية حول التشغيل كفيلة بالتشجيع على حسن إدراك تقلبات سوق العمل والتحكم فيها،
- عصرنه الخدمة العمومية للتشغيل، المدعومة للاضطلاع أكثر بالأعمال المتصلة بتأطير سوق التشغيل وتسييرها،
- تفعيل مختلف التراتيب الموجودة في مجال إحداث مناصب الشغل وترشيدها ولاسيما لصالح الشباب، وذلك بهدف التخفيف من الضغط عن سوق العمل، ريثما يتم تعزيز آثار استئناف النمو.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب المحترمين ،

- فيما يخص تطبيق قرارات العدالة الصادرة في صالح العمال الذين تعرضوا للتسريح من لدن هيئاتهم المستخدمة، أذكر، بكل بساطة، بأن هذا الملف هو قيد المتابعة المنتظمة من قبل فوج عمل مختلط (الحكومة والاتحاد العام للعمال الجزائريين) يرأسه وزير العمل والحماية الاجتماعية. وستعمل الحكومة على وضع آليات أكثر ملاءمة من شأنها أن تضمن تطبيقا أحسن لهذه القرارات القضائية .

6 - كثيرة كانت التدخلات فيما يخص تحديد الفئات الاجتماعية المحرومة والتكفل بها. وبهذا الصدد، اسمحوا لي بأن أعلمكم أن ندوة وطنية قد بادر بها فخامة السيد رئيس الجمهورية لمحاربة الفقر والإقصاء سيتم عقدها قريبا بمدينة الجزائر من 28 إلى 31 أكتوبر سنة 2000.

وتهدف هذه الندوة إلى تحديد استراتيجية وطنية للقضاء على مظاهر الفقر والإقصاء الأكثر حدة، وذلك خلال المرحلة الخماسية 2001-2005.

وسيشترك في هذه الندوة ممثلون عن الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية، وكذا عدد لا بأس به من

وفيما يتعلق بالسدود الـ 18 الجاري إنجازها أو التي هي قيد الانطلاق، فسوف تتخذ الترتيبات اللازمة لضمان إنجازها أو انطلاقتها في الآجال المطلوبة، وسيتم رصد الموارد المالية الضرورية لهذا الغرض.

ويتوقع كذلك وضع مشاريع جديدة للسدود بالنظر إلى متطلبات تزويد السكان بالمياه الصالحة للشرب، وكذا احتياجات الصناعة. وسيتم ضبط برنامج دقيق في هذا الإطار، في حدود الإمكانيات المالية للدولة. وسيتم الانطلاق في ذلك في المستقبل .

وأذكر هنا بأن برنامج الحكومة ينص على إنجاز منشآت أساسية في ثلاث مناطق من البلاد، تُخصّص لتزويد أكثر من 20 مليون ساكن بالمياه الصالحة للشرب، وذلك عن طريق تحويل المياه انطلاقاً من سدود بني هارون في الشرق، وتقسّبت في الوسط وقدارة في الغرب.

وتكملة لذلك، سيتم إنجاز عدة ماسك مائية جبلية عبر مختلف مناطق الوطن مع إشراك السلطات المحلية في هذه العملية مباشرة. وفي هذا الصدد، سيسهر الولاية شخصياً على انطلاق مشاريع الماسك المائية الجبلية وإنجازها في الآجال المطلوبة لضمان وفرة كافية من المياه على مستوى دوائر اختصاصهم.

وزيادة على ذلك، سيتم تشجيع وإنجاز إقامة الماسك المائية وحفر الآبار عن طريق التمويل العمومي.

ومن جهة أخرى، فإن خيار تحلية مياه البحر أمر يفرض نفسه في منطقة وهران. وسيتم ضبط الترتيبات الضرورية على الصعيد التقني والمالي من أجل تسريع إنجاز هذه العملية.

إن تزويد مدينة تمنراست بالمياه الصالحة للشرب هو ضرورة ملحة. وسيتم التكفل بهذا المشروع.

إن تسيير المياه في المدن الكبرى يجب أن يتم بصفة

المواشي المنكوبين وبالتغطية الصحية للمواشي.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب الأفاضل ،

3 - مديونية الفلاحين:

إنّ من ضمن الصعاب التي تعيق بشكل شديد تطور النشاط الفلاحي، توجد المديونية التي تثقل كاهل الفلاحين.

ولقد تم تحديد هذه الصعوبة بوضوح في برنامج السيد رئيس الجمهورية.

ولن تدخر الحكومة أي جهد في القيام بالتكفل بهذا العمل قصد التخفيف من هذا العبء على أحسن وجه.

4 - المخطط الوطني للتشجير:

ستنصب جهود الحكومة على وضع خطة وطنية للتشجير موضع تنفيذ

عبر مجموع بلديات التراب الوطني بهدف زيادة نسبة التشجير والتلطيف من ظاهرة التصحر.

فضلا عن ذلك، ستولي الحكومة حماية سفوح الأحواض في المناطق الجبلية المعرضة للانجراف المائي أهمية متزايدة ، من أجل إيقاف توحّل منشآت الري.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

إن حشد الموارد المائية الذي هو مسألة ذات طابع استراتيجي، يمرّ عبر تسيير عقلاني وحيويّ لمختلف المنشآت الأساسية الموجودة وكذلك عبر تحديد مسعى من شأنه أن يضمن وفرة كافية من المياه المنزلية والصناعية كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

على تكثيف شبكة الطرقات الولائية والبلدية والمسالك القروية وصيانتها لتسهيل الحياة اليومية للمواطنين.

وعلاوة على ما تقدم، أودّ أن أعرض بإيجاز، لمشروعي منشآت أساسية يتصلان بصفة خاصة بقطاع النقل.

يتعلق الأمر من جهة بمترو مدينة الجزائر. هل يمكن أن نتقبل تواصل أشغال بهذا الحجم في قلب العاصمة منذ ما يزيد على 20 سنة دون أن تنتهي إلى نتيجة ؟

إن العقل يدعونا إلى إيجاد حلّ لهذه المسألة.

وسيكون هذا المشروع برمته محل دراسات أكثر دقة حتى تحدد بأقصى مايمكن من العناية الوسائل التي ينبغي رصدها من أجل استكمال هذا المشروع سواء أكانت هذه الوسائل وطنية أم أجنبية، وذلك في إطار الامتياز (بناء-إدارة-تحويل) / le BOT.

إلا أن الأشغال التي أنجزت إلى حد الآن، يجري دعمها لاسيما من أجل تأمين الأشغال التي تم إنجازها. وستسهر الحكومة على رصد الأموال اللازمة لذلك.

كما يتعلق الأمر، من جهة أخرى، بمشروع مطار الجزائر، وهو المشروع الذي انطلق منذ سنوات عديدة ولم ينجز في أرض الواقع.

إن القيود، المالية بوجه خاص، التي تعطلّ وتيرة إنجاز هذا المشروع الهام للعاصمة، يمكن أيضاً أن تجد الحلول الملائمة لها في إطار الامتياز. وستقدم الحكومة في المستقبل العاجل مشروع قانون يعدل القانون المتعلق بالطيران المدني، وسيتيح ما تفضلون بالتصويت عليه من تعديلات بوضع المنظومة القانونية الكفيلة بجلب المستثمرين الأجانب لإتمام هذه المنشأة الأساسية.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

عقلانية وعلمية. وستُسنَدُ مهمّة ذلك عن طريق منح الامتياز في إطار الشراكة مع الخارج.

وأخيرا، يبقى مشكل التطهير في ميدان صرف المياه المستعملة ومعالجتها . وأريد أن أُلحّ هنا على مسؤولية القطاع المعني على المستوى المركزي وعلى المستوى المحلي، من أجل الحرص على تحديد المخططات الرئيسية الخاصّة بالتطهير وتطبيقها في التجمّعات السكانية في أحسن الظروف الممكنة على الصعيدين التقني والمالي.

وبما أن الأمر يتعلق هنا بمسألة تخصّ الصحة العمومية بالدرجة الأولى، فإن المتابعة الدقيقة والصارمة لتسيير شبكات التطهير أمر مطلوب وليس مرغوبا فيه فقط.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

إن الحكومة تشاطركم انشغالكم المتعلق بتنمية المنشآت الأساسية. ولا بد من تدارك التأخر المسجل في هذا المجال أثناء السنوات الأخيرة. وينبغي تحسين مستوى منشآتنا الأساسية لتوفير منفعة مقارنة لاقتصادنا في المنافسة الدولية.

وستوفر الدولة الوسائل المالية والقانونية اللازمة من أجل بعث الأشغال الكبرى ذات التأثير المهيكل لاقتصادنا.

وسيتم تشجيع بناء الطرق والطرق السريعة والسكك الحديدية. كما ستعمم الأشغال التي تسمح باجتناّب كبريات المدن.

ومن الواضح أن ميزانية الدولة لايمكنها أن تتحمل وحدها عبء تغطية كل الحاجات؛ إذ ينبغي دعمها عن طريق البحث عن مصادر تمويل وطرق تسيير أخرى، باللجوء إلى مختلف أشكال الامتياز على الخصوص.

وفضلا عن ذلك، ستسهر الدولة والجماعات المحلية،

مصلحة البريد الذي سيظل واجباً من واجبات الدولة، بالمقارنة مع المواصلات السلكية واللاسلكية التي ينبغي أن يتطور نشاطها عن طريق انفتاحها على الاستثمار. وستواصل الدولة ضمان خدمة البريد إلى جانب التجهيزات الأساسية الأخرى. إن التطور المتسارع الذي شهده هذا الميدان الحساس والمتمثل في تكنولوجيات الاتصال يحتم علينا ضرورة التكيف مع التحولات الكبرى والعميقة المسجلة في هذا المجال.

وينبغي، في مستقبل غير بعيد، أن يتم الاتصال هاتفياً من أية نقطة في العالم بأية ضاحية من ضواحي البلاد. كما يمكن أن يتم الاتصال من أية ضاحية من مناطق الجزائر الشاسعة بأية بقعة في العالم.

وأودّ أن ألفت، في هذا الصدد، انتباه الأخوات والإخوة النواب إلى أهمية التكنولوجيات العصرية للاتصالات السلكية واللاسلكية وآثارها الكبرى في التنمية الوطنية.

إن الخيار سهل وبسيط، وهو أن التكيّف مع التكنولوجيات الجديدة للاتصالات معناه ضمان اندماجنا في العالم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

إن الموارد المالية الهائلة التي رصدتها ميزانية الدولة لبرامج السكنات، لم تسمح بتخفيف الضغط الناجم عن طلبات الأسر، بشكل معتبر.

وعليه، تلتزم الحكومة بوضع سياسة جديدة للسكن، وستقوم هذه السياسة على المحاور الرئيسية الآتية:

- سيتم تعزيز السكن الاجتماعي الذي يُموّل بموارد الميزانية دون سواها. كما أن الحكومة تلتزم بتحسين الإجراءات الخاصة بتوزيعه بشكل يسمح للأشخاص الأكثر حرماناً، من استفادته،

يجب أن يستفيد مواطنو الجزائر العميقة وبصفة منصفة من فوائد الكهرباء والغاز الطبيعي، باعتبار ذلك علامة من علامات التقدم والتنمية.

وهكذا، سيتم تشجيع البرنامج الوطني للكهربة الريفية وتعزيزه وكذا البرنامج الوطني للتوزيع العمومي للغاز الطبيعي.

وسيساهم هذا الإجراء، علاوة على ذلك، في إحداث مناصب الشغل، لاسيما في مناطق الهضاب العليا والمناطق الجبلية والجنوب الكبير.

ولهذا الغرض، سيكّف المسؤولون المحليون على مختلف المستويات وبالخصوص الولاية، بمتابعة مدى تقدّم هذه العملية الهامة وسيقدمون عروضاً بهذا الخصوص، بشكل منتظم.

ومن جهة أخرى، ستولي السلطات العمومية أسعار الكهرباء في الجنوب الكبير عناية خاصة.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

لقد أثار العديد من المتدخلين مسألة التغطية الهاتفية للمناطق المعزولة أو النائية في ولاياتنا بالجنوب الكبير على الخصوص.

إن فتح قطاع البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية على القطاع الخاص، وعلى المنافسة، بموجب القانون الذي صدر أخيراً بعد مصادقة مجلسكم الموقر عليه، لا يؤدي بالضرورة إلى تهقر الخدمة العمومية، حيث أن دفتر شروط منح الامتياز سيُراعى ضمان الخدمة العامة، كما أن الدولة بتخليها عن الاستثمار التجاري يمكنها أن تركز جهودها أكثر فأكثر لتحسين الخدمة العمومية في المناطق المحرومة.

إن الحكومة تعتزم أن ترسخ، في مسعاها، عملية تعزيز

السيدات والسادة النواب الأفاضل ،
إن قطاع التربية والتكوين سيظل مشار اهتمام خاص
ودؤوب من لدن مجموع مسؤولي البلاد. ولقد أدى هذا
الاهتمام إلى تنصيب السيد رئيس الجمهورية للجنة
الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية.

وفي هذا الإطار ستولي الحكومة ما ستتوصل إليه اللجنة
الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية من توصيات عناية
كبيرة وستعمل بالتشاور والتنسيق مع كل المعنيين على
تجسيدها في أرض الواقع.

غير أنه ينبغي أن أوضح أن الإصلاح المنتظر يجب أن
يشتمل على العناصر المكوّنة لسياسة تربوية مبتكرة
كليا ، سياسة كفيلة بأن تشجع على وضع إطار من شأنه
أن يسمح ببروز مدرسة عصرية وذات أداء عال ، ومتوجهة
نحو المستقبل بخطى ثابتة.

ستعكف الحكومة على انتهاج سياسة إصلاح البنائات
المدرسية ولاسيما مؤسسات التعليم الابتدائي والمتوسط
من باب الأولوية.

وتخص الأسبقية تنفيذ هذا التدبير بعالم الريف قبل غيره.
إن التكفل بالأشغال التي سيُشرع فيها ، في هذا الإطار ،
تقع مسؤوليته التامة على عاتق الجماعات المحلية
وخصوصا الولاية. ويجدر التذكير هنا بأن السيد رئيس
الجمهورية نفسه يتابع هذه المسألة ببالغ العناية والاهتمام
كما أتابعها أنا شخصيا بنفس العناية والاهتمام.

إني أؤكد التزام الحكومة بتوفير الوسائل اللازمة لكي
لا يكون أبناؤنا في المستقبل مجبرين على أن يجلس ثلاثة
منهم أمام طاولة دراسية صُممت لتلميذين فقط. ولا
ينبغي في المستقبل أن يجلس أطفالنا على مقاعد
مهشمة ويكتبون على طاولات عرجاء.

ومن جهة أخرى ، سيتم رفع عدد الإنجازات فيما يخص
الثانويات والمتوسطات لكي يتزايد عدد هذه المؤسسات

- منح مساعدات مالية للحصول على الملكية قصد
تمكين الأسر ذات الدخل المتوسط من الاستفادة بهدف
تخفيف الضغط عن السكن الاجتماعي ،
- تشجيع نشاط الترقية العقارية وتنوع تمويل السكن ،
إما القطاع الخاص الوطني وإما بالقطاع الخاص الأجنبي.

السيد الرئيس ،

السيدات والسادة النواب الأفاضل ،

بالرغم من الوسائل المالية الكبيرة التي خصصتها الدولة
لقطاع الصحة ، فإن الخدمات المقدمة تبقى دون مستوى
طموحات المواطنين الذين مايزالون ، مع الأسف الشديد ،
يواجهون صعوبات غير مقبولة على الإطلاق.

تبرز المنظومة الصحية الاختلالات المعروفة لدى الجميع
والتي ستعكف الحكومة على القضاء عليها قصد بلوغ
الفعالية اللازمة وجعل جميع المواطنين يستفيدون حقهم
الأساسي في حماية صحتهم.

وبهذا الصدد ، تلتزم الحكومة ببذل مجهود إضافي على
صعيد الميزانية بشكل يكفل تزويد هذا القطاع بالوسائل
اللازمة لتحسين سيره واستقبال المرضى.

ومن جهة أخرى ، سيُشرع في إصلاحات معتبرة من خلال
مراجعة القانون المؤرخ في 16 فبراير 1985 ، ستدور
حول محاور رئيسية هي :

- إدماج النظام الخاص في مختلف تشكيلات المنظومة
الوطنية للصحة ،

- إعداد خارطة صحية تسمح بإعداد متناسق لبرنامج
وطني وبرايمج محلية للعمل الصحي ،

- إصلاح تنظيم المؤسسات الصحية وسيرها من أجل
فعالية أكبر ،

- التطبيق التدريجي للعلاقات التعاقدية بين الهياكل
الصحية وهياكل التمويل.

السيد الرئيس ،

على القوى الحية التي تشكل هذا المجلس المحترم، ولكن أيضا على تلك التي تؤطر الميدان معها، خدمة للمواطن وللأمة.

إن الحكومة قد حاولت من خلال تقديم البرنامج والجواب عن الملاحظات التي تبعتها، إعطاء معنى ملموس لرؤيتها للعلاقات التي يجب أن تكون بين السلطة التنفيذية وأعضاء البرلمان.

علاقات مبنية على الاحترام المتبادل والثقة، في الموضوعية والدفاع عن الصالح العام.

هذه الرؤية، هي التي كانت تحدونا خلال المناقشات، وإنها لنفس الرؤية التي ستحدو الحكومة في عملها المستقبلي.

وتفهمون إذن، لماذا، لا الحقد ولا الاتهامات الشخصية لم تجد صدق ولن تجده في عملنا المستقبلي، لأن المدرسة التي ننتمي إليها علمتنا أن في احترام الغير احتراما لأنفسنا.

ولن نبتعد أبدا عن نقاش الأفكار والنقاش السياسي المسؤول.

إن انشغالنا في هذا الصدد يتجه نحو ما تم التعبير عنه من قبل مجلسكم الموقر، وهو ما يعكس فعلا موقفه الغالب، لأن من واجب رئيس الحكومة التي تجمع الأغلبية الكبيرة للقوى الممثلة بداخل هذا المجلس أن يكون صاغيا لأعضائه، وإن التحالف من أجل الوئام المدني يقتضي واجب التضامن بين القوى التي تشكله هنا، أينما تكون، داخل الحكومة وداخل البرلمان.

إن الإصغاء المتبادل والتضامن في العمل، يشكلان مقتضيات أخلاقية وسياسية للعقد المعبر عنه من قبل التحالف حول برنامج السيد رئيس الجمهورية.

باطراد، وخصوصا في المناطق التي تعاني نقصا كبيرا فيما يخص هذه المنشآت الأساسية.

وفي الأخير، ستولي الحكومة التدابير المناسبة الخاصة بصيانة البنايات المدرسية عناية خاصة ولاسيما في مجال التدفئة والمطاعم المدرسية.

وفي مجال التعليم العالي، فإن الحكومة ستعمل على مواصلة حركية إنجاز المنشآت الأساسية التربوية لصالح الطلبة.

كما سيتم بذل جهد إضافي في ميدان الخدمات الجامعية قصد تدارك النقائص المسجلة في هذا المجال، في المدى القريب.

الشباب والرياضة :

وفي مجال النشاطات الرياضية، ستواصل الحكومة بذل الجهود التي شرع فيها في ميدان الاستثمارات الخاصة بالمنشآت الأساسية الرياضية. وستتخذ تدابير من أجل بعث مجموع المشاريع الاستثمارية التي توقفت الأشغال الخاصة بإنجازها بسبب عدم توفر الموارد اللازمة خلال السنوات الأخيرة.

وفي مجال آخر ستم مواصلة وتشجيع إدماج الرياضيين الجزائريين المقيمين في الخارج للمشاركة، جنبا إلى جنب مع إخوانهم، في مختلف الاختصاصات الرياضية والدفاع عن العلم الوطني.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم ،

السيدات والسادة النواب الأفاضل ،

ها نحن قد وصلنا إلى نهاية المناقشة، ولكن نأمل أن تكون في نفس الوقت

بداية طريق تتمنى الحكومة أن يكون مشمرا للبلاد قدر الإمكان.

هذا الطريق، تزمع الحكومة عبره بالاعتماد بداية وخاصة

وهذا لا يعني أننا نتجاهل الأفكار التي جاءت بها قوى أخرى موجودة هنا، بما لا يتناقض مع المشروع السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي تدافع عنه الحكومة.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السيدات والسادة النواب الأفاضل ،

بتقديم برنامجها، فإن الحكومة قد أعلنت أنه لا يوجد برنامج شامل يدعي الكمال الاجتماعي والاقتصادي.

إن التكملة التي نقدمها لكم اليوم وبالرغم من مجهودات الحكومة، فإنه لا ندعي تقديم إجابة مطلقة عن كل التساؤلات التي طرحتموها.

غير أن الحكومة قد اتخذت بوضوح الالتزام اليوم، باستغلال كل الفرص التي ستتاح لاستكمال برنامجها في ضوء ملاحظاتكم الحالية والمستقبلية، إما بمناسبة قانون المالية أو مشاريع القوانين المختلفة التي ستعرض عليكم.

إن هذا الاستعداد للحوار المنتهج أسلوبا للحكم، سيتم تأكيده إزاء الشركاء الاجتماعيين الذين سيجري معهم التشاور بشأن كل الخيارات الكبرى التي تعتمزم الحكومة تنفيذها في الميادين الاقتصادية والاجتماعية.

السيد الرئيس ،

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

سمعت هنا وهناك، من تحدث بكل وجدان، في حين أن الحكومة قد سبق وأن حذرت من كل المزايدات الديماغوجية التي لم تغب أحيانا خلال المناقشات.

أريد أن أؤكد أمامكم اليوم أن تحسين الظروف المعيشية للمواطن ل ذو أهمية بمكان بالنسبة إلينا ، وستتابع بكل الوسائل الممكنة، غير أن المحافظة على مستقبل هذا المواطن بالذات والأجيال القادمة، أمر يكتسي نفس الأهمية بل وأكثر. وستتخذ الحكومة كل ما في وسعها من أجل المستقبل الذي سنعكف على بنائه ليكون أكثر تألقا.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة النواب الأفاضل ،

إن هذا المستقبل نريده ساطعا بحجم مثل ثورة نوفمبر، التي قادت آباءنا إلى التضحيات الجسام التي قدموها من أجل الوطن.

إن هذه المثل التي قادت الوطنيين المخلصين والأوفياء في مقاومة الإرهاب الهمجي والتحطيم المبرمج للدولة الجزائرية،

هؤلاء الوطنيين الذين أعطوا الأمة الجزائرية، بفضل كفاحهم من أجل التحرير الوطني، مكانتها بين الأمم،

إلى هؤلاء الذين شكلت أجسادهم درعا ضد الهمجية،

إلى هؤلاء الذين هم اليوم يدعمون عمل التجديد الوطني بكل الطاقة التي يولدها فيهم حب الوطن،

لكل هؤلاء، لعناصر قوات الأمن وعلى رأسهم الجيش الوطني الشعبي، الإطارات والعمال البسطاء الذين يؤدون واجبهم بضمير، كل واحد في منصبه، إلى كل المواطنين الذين لم ييأسوا من عظمة بلادهم ودولتهم،

لكل هؤلاء، لا يمكننا إلا أن نشيد بهم بإجلال وإكبار، والذين لولا تضحياتهم، لما كنا قد عرفنا مثل هذه المناقشات.

إلى كل هؤلاء، رجالا ونساء، اسمحوا لي سيدي الرئيس، السيدات والسادة النواب، أن أخصهم بالكلمة الأخيرة، لأقول لهم إن البذرة التي زرعتموها بدمكم، أتت اليوم أكلها، وسيكون الأحسن بعون الله.

وعلى أي حال، تلتزم هذه الحكومة، بالأ تذهب هباء منثورا، تضحيات الأمس واليوم، والتي طبعتها قيم نوفمبر.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
(تصفيق).

شكرا على حسن الإصغاء، بارك الله فيكم، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب. صدق الله العظيم .
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الرئيس: شكرا للسيد رئيس الحكومة. الآن، وبعد أن استمعنا إلى رد رئيس الحكومة الذي تضمن وعدا بالتكفل مستقبلا بالعديد من الانشغالات التي تم التعبير عنها في هذه القاعة، فإني أعتبر أن ما سوف نصوت عليه هو البرنامج الذي قدم إلينا أساسا، أي وثيقة التقديم التي قدم بها السيد رئيس الحكومة برنامجه وأيضا الرد الذي تفضل بتقديمه الآن في هذه الجلسة، ومن كل ذلك يتشكل البرنامج الذي أخذ بعين الاعتبار الانشغالات وبالتالي فإن البرنامج الذي جاء به السيد رئيس الحكومة بداية وما سوف نصوت عليه نهاية هو البرنامج المتضمن الأفكار والتصورات الخاصة بمستقبل البلاد والتي ضمنت في التدخلات الثلاثة، إذن نشرع الآن في عملية التصويت طبقا للمادة 80 من الدستور والمادة 48 من القانون العضوي الذي يحكم تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

أقدم إليكم بعض المعلومات الخاصة بعملية التصويت:
عدد الحضور: 307
عدد التوكيلات: 44
المجموع: 351.

تقرأ أسماء الذين وكلوا زملاءهم ، وبعدها نقدم على عملية التصويت، وأطلب من زميلاتي وزملائي نظرا إلى أهمية الحدث والمناسبة أن يبقوا أيديهم مرفوعة حتى تتمكن من إجراء عملية العد بالدقة المطلوبة وأيضا... رجاء. وأيضا بالنسبة إلى التوكيلات.

(السيد ممثل المصالح الإدارية):

قائمة الوكالات:

السيد: بوزيان سليمان، يفوض السيد: عناش بلقاسم.
السيد: بونجار الطيب، يفوض السيد: ابن عزوز رابح.
السيد: ابن عيسى مختار، يفوض السيد: فادن محمد.
السيد: عقون نذير، يفوض السيد: كشاط بلقاسم.
السيد: زيطوفي إدريس، يفوض السيد: حمي لعروسي.
السيد: قطيش أحمد، يفوض السيد: سعدي عز الدين.
السيد: مولاي عمر محمد ميلود، يفوض السيد: شوقي محمد عز الدين،
السيد: عدة حديد الله، يفوض السيد: بلعربي رابح.
السيد: وهاب عبد القادر، يفوض السيدة: صابر فاطمة.
السيد: سطا سعيد زعيم، يفوض السيد: سيدي موسى عبد الكريم.
السيد: دحاج باجودة، يفوض السيد: إيداير أحمد.
السيد: مسوس عبد القادر، يفوض السيد: نور الدين طرياف.
السيد: مولى الخلو عبد الله، يفوض السيد: عامر محمد.
السيد: برزوق معمر، يفوض السيد: معمر منقور.
السيد: ابن يعقوب الطيب، يفوض السيد: محمد مباركي.
السيد: بلغربي محفوظ، يفوض السيد: محمد عوام.
السيد: أحمد بشير بويجرة، يفوض السيد: رزقي علي.
السيد: السيد معزوز غشام، يفوض السيد: نجيب دنون.
السيد: السيد عمران مختار، يفوض السيد: عمراي حفناوي.
السيد: داود حسين، يفوض السيد: بورادة حسين.
السيد: زقري أحمد، يفوض السيد: رشيد جزار.
السيد: معاشو بومليك، يفوض السيد: ابن غالم لحسن،
السيد: ابن صافي عبد القادر، يفوض السيدة: خديجة خبيزي.
السيد: العنتري عواد، يفوض السيد: جمال رجال.
السيد: عبد العالي مزياني، يفوض السيد: بلقاسم ملاح.
السيد: عبد القادر حلوش، يفوض السيدة: ظريف طاوس.
السيد: ابن قايدة عامر، يفوض السيد: عبد العزيز حمام.
السيد: محمد سعدي، يفوض السيد: نور الدين فكاير.

عدد المصوتين بنعم: 327 (تصفيق).

عدد المصوتين بلا: 15.

عدد الممتنعين : 6.

بذلك أقول للسيد رئيس الحكومة وطاقمه هنيئا على الثقة التي حظيتم بها من المجلس الشعبي الوطني، وأدعوه إلى أخذ الكلمة إن رغب في ذلك. (تصفيق).

السيد رئيس الحكومة: بسم الله الرحمن، الرحيم والصلاة والسلام على الرسول الكريم.

السيد الرئيس المحترم، السيدات الفضليات أعضاء المجلس الشعبي الوطني، إخواني الأفاضل أعضاء المجلس الشعبي الوطني، تحية إليكم جميعا، بل تحية مجددة لكم وأنا كلي شكر وثناء واعتبار وتقدير ومحبة لأسباب عديدة وهي المودة والمحبة والعلاقات الطيبة الموجودة بيننا، وكذلك لتقدير هذه الثقة العظيمة الموضوعة في الحكومة التي أتشرف بقيادتها إن ما ألتزم به في آخر المطاف وفي آخر الأمر أمامكم هو عهد رجال مع رجال (تصفيق) والعمل دوما دون هوادة من أجل غرض واحد هو الجزائر، الجزائر، الجزائر (تصفيق).

ختاما، باسم الطاقم الحكومي وباسمي الخاص أنا شاكر مرة أخرى لهذه الثقة، ومعكم وبكم ومعنا جميعا في العمل لكسب هذه التحديات والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. شكرا (تصفيق).

الرئيس: السيد رئيس الحكومة،

السادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي زملائي.

بعد نقاش هام ومسؤول، ها نحن اليوم ننهي أعمالنا بالمصادقة على برنامج الحكومة وإنني بهذه المناسبة ومن هذا المكان أقدم إليكم السيد رئيس الحكومة وطاقم الحكومة الموقر صادق التهنئة على هذه الثقة المستحقة،

السيد: حسان حفاف، يفوض السيد: حسن مرزوق.

السيد: عمر مازوني، يفوض السيد: أحمد بيوض.

السيد: لحبيب حيسون، يفوض السيد: الهامل بونعامة.

السيد: إبراهيم بلغيث، يفوض السيد: علي مسعودي.

السيد: جمال سهيلي، يفوض السيد: محمد حويشي.

السيد: عبد العزيز بلعيد، يفوض السيد: أحمد ماموني.

السيد: عبد الرحمن حبيبي، يفوض السيد: يوسف

ناحت.

السيد: سعيد سعدي، يفوض السيد: طارق ميرة.

السيد: عز الدين بندي عبد الله، يفوض السيد: مخلوف

بن يمينة.

السيد: عيسى إبراهيمي، يفوض السيد: سوسي محمد.

السيد: محمد تمار، يفوض السيد: العيد محجوبي.

السيد: عبد الله ديلمى بوراس، يفوض السيد: سيد علي

بن رابحة.

السيد: سالم حسين، يفوض السيد: منور زحاف.

السيد: التوهامي فرطاس، يفوض السيد: حمزة سالم.

السيد: لخضر لسهل، يفوض السيد: سماعلي شعبان.

شكرا سيدي الرئيس.

الرئيس: إذا كان هناك من الزملاء من فوض زميله، ثم

حضر إلى القاعة يرفع يده حتى نحذفه من قائمة أصحاب

التوكيلات... يحذف من القائمة... شكرا الآن أعرض

عليكم مشروع برنامج الحكومة للتصويت.

المصوتون بنعم... شكرا (تصفيق).

المصون بلا... شكرا.

الممتنعون... شكرا.

التوكيلات.

المصوتون بنعم... (تصفيق).

المصوتون بلا...

الممتنعون... شكرا.

بعضا من الهدوء رجاء... عملية العد:

وعاء واحد يسعى إلى إثراء المضمون، كما أن المقصود من إبداء الرأي المغاير هو في النهاية تحفيز الهيئة التنفيذية على تدقيق الأداء وبلوغ الأهداف ولا يعد عيبا رجاءات طروح أحزاب الائتلاف بالجديد بل هو تأكيد وحرص منها على إنجاح المشروع الذي جئتم به، السيد رئيس الحكومة.

لقد جاءت هذه المساهمات الحزبية أيضا لتؤكد في الوقت ذاته الحالة الصحية الجيدة للتجربة الديمقراطية في الجزائر والمعارضة وإن بدت قاسية في بعض أحكامها فإنها في الواقع استخدمت حقا منحه إياها الدستور ويتوجب على الجميع التعود على سماع رأيها وإيلائه الاهتمام الذي يستحقه.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة نواب الأمة،

لقد كان يودي إبداء بعض الملاحظات الأولية على كيفية النقاش وحدود استعمالاته اللفظية، ولكنني خشيت يومها أن يفهم كلامي كما لو كان توجيهها للنقاش. الآن وقد استمعتم جميعا إلى تدخلات بعض الزملاء بكل ما تضمنته من دلالات فإنني أتوجه إلى المستقبل وأقول إن النقد شيء والتجريح شيء آخر كما أقول إن نقد الأفكار والبرامج أمر مرحب به، أما التعرض لرمز الدولة فهو شيء آخر.

السيد رئيس الحكومة،

أيتها السيدات، أيها السادة.

إن تطلعاتكم -السيد رئيس الحكومة- ومناشدتكم النواب بضرورة التعاون خلال تقديمكم لبرنامج حكومتكم، وكذا الإشارات الهامة التي ضمنتها في كلامكم للحوار مع هيئتنا، فإننا نقول لكم إنها وجدت صداها الطيب لدينا جميعا في هذا المجلس، وإننا لنبادلكم نفس الرغبة ونفس الاستعداد للتعاون.

السيد رئيس الحكومة،

السادة أعضاء الحكومة،

ثقة جاءت اعترافا بالاقتدار، خاصة بعد نقاش صريح، ورأي مخلص واقتراحات بناءة واستعداد واضح للتعاون وبعد هذه التهئة المستحقة، أستسمحكم السيد رئيس الحكومة، كما أستسمح زميلاتي الفضليات وزملائي الأفاضل، وقد عبر الجميع عن وجهة نظره في موضوع برنامجكم بالصراحة والوضوح والمسؤولية الكاملة واتخذ الموقف.

اسمحوا لي إذن أن أتقدم بدوري أمامكم لإبداء تقييمي الشخصي لهذا اللقاء الهام بموضوعه والشري بمضمونه والحافل بمناقشاته التي تواصلت خمسة أيام طويلة، امتدت الأشغال فيها إلى ساعات متأخرة من الليل ومن هذه الزاوية أعتبر أن هذه المناقشة وتلك المدة كونتا الحدث الوطني، حدث ومناسبة ميزتهما التدخلات المكثفة لنواب الأمة والمناقشات المركزة والتنوع الواضح في الطرح والحرارة والجرأة الكبيرة في إبداء الرأي والرأي المخالف. مناقشات شاركت كافة الحساسيات السياسية في إعطائها الحيوية والجدية والمستوى الرفيع في المعالجة.

إن مناسبة مناقشة برنامج الحكومة كانت فعلا حدثا هاما برزت منه بوضوح التعددية السياسية بأجلى معانيها وتأكد من خلاله أن هذه التعددية أضحت تشكل بناءا صلبا وحصينا يضمن استقرار البلاد ويعطي مؤسساتها الفعالية، إن الأغلبية الواسعة من أعضاء المجلس الشلعي الوطني التي دعمت برنامجكم أرادت أن يتم هذا الدعم بعد نقاش وإقناع واقتناع، وهو الأمر الذي نجحتم سيدي رئيس الحكومة في تحقيقه اليوم وأنتم تردون وإلى حد ما تكييفون برنامجكم في ضوء نقاش الأيام الماضية، فكان التجارب طبيعيا وواضحا، وكانت الموافقة صريحة من قبل ذلك العدد الهائل من نواب الأمة، وعندما أقول الأغلبية فإنني لا أنقص ولا أتجاهل دور تلك الأقلية النيابية التي قد يكون في رأيها المخالف ما يفيد كثيرا الحكومة في تحسين أدائها، وأقول تأكيدا لهذا الطرح إن تدخلات النواب التي اتسمت عموما بالصراحة الواضحة في طرح الأفكار والتوجهات، كانت تصب جميعها في

الغاية في النهاية تكمن في تجسيد هذا التصور وتحقيق
غاياته في الميدان.

"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون".
صدق الله العظيم.

أعلن عن اختتام أشغال هذا اللقاء وهذه الجلسة. شكرا
للجميع.

والجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في الساعة الخامسة
والدقيقة السابعة مساء.**

زميلاتي زملائي.
السيد رئيس الحكومة،
لا يسعني في الأخير إلا أن أجدد لكم التهنئة على الثقة
التي منحكم إياها نواب الأمة وأن أتمني لكم كل التوفيق
في مهمتكم النبيلة، ونحن ندرك فعلا مدى جسامتها.

وأشكركم، زميلاتي زملائي نواب الأمة على ما قدمتموه
من جهد وعمل وعلى مشاركتكم الواسعة والمكثفة في
أشغال هذا اللقاء.

شكرا للإخوة الصحافيين على جهدهم الواضح في تغطية
أشغال مجلسنا.

وفي الأخير أقول أيضا السيد رئيس الحكومة إنني
أشاطركم الرأي في كون هذا البرنامج ما هو إلا تصور وأن

ملحق أسئلة كتابية وأجوبة

*1- من السيد جمال لعامرة إلى السيد رئيس الحكومة

معالي رئيس الحكومة المحترم،

الموضوع: سؤال عن وضعية الدكتور مومي عبد الحفيظ.

- بناء على طلب التدخل الموجه إلينا من الدكتور مومي عبد الحفيظ، بتاريخ 19/10/1998، والمدعم بملف عن مختلف المساعي التي قام بها المعني على المستويين المحلي والوطني.

- بناء على طلب التدخل الموجه إلى السيد رئيس الحكومة، والمؤرخ في 19/10/1998، والمتضمن في الملف الذي وجهنا نسخة منه إلى السيد رئيس الحكومة (السابق) في حينه.

- وبناء على طرحنا قضية المعني في عدة مداخلات بالمجلس الشعبي الوطني، بحضور رئيس الحكومة.

- وحيث أن المعني قد أوقف عن العمل منذ شهر سبتمبر 1995، وإلى غاية اليوم لم توجه إليه أي تهمة.

- وبالنظر إلى عدم الرد على المساعي التي قمنا بها، فإننا نستسمحكم في طرح السؤال الآتي:

إذا علمنا أن السيد مومي عبد الحفيظ كان يدرس في فرنسا قبل عام 1995، وأنه منذ التحاقه بالمركز الجامعي محمد خيضر كأستاذ لم توجه إليه أي ملاحظة مهنية، حتى شهر سبتمبر 1995 تاريخ توقيفه.

وبناء على ذلك، ما هي الأسباب المهنية أو المبررات القانونية التي تم بموجبها توقيف الدكتور مومي عبد الحفيظ عن وظيفته كأستاذ بالمركز الجامعي محمد خيضر ببسكرة؟ وهل ماتزال هذه الموانع تحول دون إعادة

إدماج المعني في وظيفته كأستاذ بجامعة محمد خيضر ببسكرة؟

المرفقات:

- ملف عن المساعي التي قام بها المعني.

- ملف عن فترة الدراسة بفرنسا.

* رد السيد رئيس الحكومة بواسطة رئيس ديوانه

تبعاً لإرسالكم المتعلق بالسؤال رقم 00/337 الموجه إلى السيد رئيس الحكومة، يشرفني أن أحيطكم علماً، بأنه، حسب الوثائق المرفقة بالملف المرسل، فإن الحالة التي يثيرها هذا السؤال قد كانت محل حكم قضائي.

وبالفعل، وفيما يتعلق بتوقيف أستاذ جامعي عن عمله، فإن هذا الأخير أخطر يوم 8 جانفي 1996، قصد إعادة إدماجه. الغرفة الإدارية لمجلس بسكرة، التي رفضت مع ذلك طلبه نظراً إلى صفته عوناً مؤقتاً لم يكن التحقيق الإداري بشأنه مجدياً.

وتجدون، طيه نسخة من القرار الإداري رقم 96/07 المؤرخ في 12-10-1996 بخصوص هذه القضية.

* 2 - من السيد امحمد عنان

إلى السيد وزير المالية

بناء على الدستور ولا سيما المادتين 98 و 134 منه،

وبناء على النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني لا

سيما المواد 95، 96، 97 منه.

المرجع: مراسلتكم المؤرخة في 20 جوان 2000 تحت رقم 262.

ردا على إرسالكم المذكور في المرجع والذي تتساءلون فيه عن وضعية الديون المستحقة للجزائر على الدول الإفريقية وغيرها من الدول، وبعد دراسة الحسابات الخاصة بذلك وفحصها يشرفني سيدي أن أوافيكم طي هذا الإرسال بالوضعية المطلوبة إلى غاية 1999/12/31.

وفي الأخير، تقبلوا منا سيدي النائب، فائق التقدير والاحترام.

يسرني أن أطرح على سيادتكم السؤال الكتابي الآتي:

السؤال: ما هي وضعية الديون التي للجزائر على الدول الإفريقية وغيرها من الدول إن وجدت؟
تقبلوا مني فائق الاحترام.

* رد السيد الوزير

الموضوع: سؤالكم المتعلق بمستحقات الجزائر على الدول الإفريقية وغيرها.